Sharwes Scientific Journal (SSJ)
عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني للواسات الاقتصادية والسياسية (2nd ISCEPS-2025)
Special Issue For 2nd ISCEPS-2025, 2026, pp 0249-0262, ISSN 3079-6040

Effect of the Accounting Information Systems on Development and Improvement of the Banking Performance: Field Study on Juhmouria Bank Main Branch

Mohammed Banoar

Department of Accounting, Faculty of Economics and Political Science, Nalut University, Nalut, Libya.

*Corresponding author: Mohammed Banoar | mohammedbanor51@gmail.com

Received: 30-09-2025 | Accepted: 07-04-2026 | Available online: 23-04-2026 | DOI:10.5281/zenodo.19707736

ABSTRACT

this paper aims at clarifying the role which the accounting information system play in development and improvement of the performance of Jumhouria Bank Main Branch. In realization of the objectives, a questionnaire form prepare to this end was designed and distributed to the bank under study. After having dealt with the theoretical themes which may be represented through the keyword which are ; accounting information systems, performance development and improvement the data obtained from the researched field was analyzed using the simple correlation coefficients as well as the multiple linear regression patterns .Thus contributed to reaching to a collection of findings on the light of which a set of inferences were clarified, perhaps the most important are: The possibility generalization of the accounting information systems in their capacity as having essential effect on development and improvement of the banking performance.

Keywords: The banking sector, accounting information systems, banking performance, development and improvement of performance.

أثر نظم المعلومات المحاسبية على تطوير وتحسين الأداء المصرفي

محمد سالم بالنور

قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة نالوت، نالوت، ليبيا.

*المؤلف المراسل: محمد بنوار | mohammedbanor51@gmail.com

استقبلت: 30-09-2025م | قبلت: 07-04-2026م | متوفرة على الانترنت | 23-04-2026م | DOI:10.5281/zenodo.19707736

ملخـــــص البحـــــث

تهدف هذه الورقة إلى توضيح الدور الذي تلعبه نظم المعلومات المحاسبية في تطوير وتحسين الأداء بمصرف الجمهورية الرئيسي، وتحقيقاً لأهداف تم تصميم استمارة استبانة عَدّت لهذا الغرض، ووزعت في المصرف قيد الدراسة، وبعد التطرق إلى المحاور النظرية ، والتي يمكن تمثيلها من خلال عدد من الكلمات المفتاحية ، هي : نظم المعلومات المحاسبية، التطوير وتحسين الاداء، تم تحليل البيانات المستحصلة من الميدان المبحوث باستخدام معامل الارتباط البسيط ، ونماذج الانحدار الخطي المتعدد أيضا، مما ساعد على التوصل إلى مجموعة من النتائج ، التي تم في ضوئها بلورة جملة من الاستنتاجات لعل من أهمها: إمكانية التعميم بخصوص نظم المعلومات المحاسبية ، بوصفها ذات تأثير جوهري بالتطوير وتحسين الأداء المصرفي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، أنظمة المعلومات المحاسبية، الأداء المصرفي، تطوير وتحسين الأداء.

"Articles published in *Sharwes Sci J* are licensed under a Creative Commons Attribution-Non-Commercial 4.0 International License."

1. مقدمة

تتجه الكثير من المؤسسات الحكومية إلى تفعيل الحاسوب وإدخاله إلى أنظمتها، وذلك بهدف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لما لها من أثار على الكفاءة والإنتاجية، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات ضرورة لا غنى عنها في العصر الحالي وخاصة في مجال الاتصالات مما أدى إلى تفعيل التواصل والتفاعل بين مستخدمي المعلومات.

وتؤدي أدوات تكنولوجيا المعلومات إلى تقليل التكلفة والوقت والجهد للقيام بالعمل الذي يخدم الجانب الرقابي، وتحسين جودة العمل، وغيرها من الأمور التي تنعكس ايجابيا على أداء االمصرف بشكل عام، وعلى الرغم من المزايا التى حققتها تكنولوجيا المعلومات فى بيئة الأعمال التى تعتمد على نظم المعلومات المحاسبية، إلا أنه قد صاحب استخدامها ظهور مجموعة من المخاطر والمتمثلة في مخاطر الاختراق، مخاطر الإصابة بالفيروسات، مخاطر ناتجة عن عدم الاحتفاظ بسرية البيانات بالدخول غير المصرح للنظم والشبكات، وغيرها من المخاطر التى تعوق فرص الحصول على معلومات محاسبية موثوقة بالإضافة إلى المخاطر المتعلقة بأصول وموجودات ومعلومات المصرف ونظراً لأهمية هذا الموضوع جاءت هذه الدراسة لتبحث في نظم المعلومات المحاسبية وأثرها على تطوير وتحسين الأداء المصرفي.

1.1. مشكلة الدراسة

واكب مصرف الجمهورية التطورات في مجال التكنولوجيا، حيث سعى إلى تأهيل موظفي على تكنولوجيا المعلومات ما يتلاءم مع خطته الإستراتيجية، وتسهيل عملية الوصول إلى المعلومات بكل يسر، وذلك من اجل العمل بكفاءة وفاعلية والعائق الرئيسي الناتجة من انتشار مخاطر نظم المعلومات المحاسبية هو انعدام الثقة لدى مستخدمى تلك النظم التى يتعاملون معها، التى عرفت بفجوة الثقة الإلكترونية، وجاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الآتي:

- **هل تؤثر نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في تطوير وتحسين الأداء المصرفي ؟**

1.2. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى تحقيق ما يلي:

- معرفة تأثير نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة المستخدمة في المصرف قيد الدرسة على تطوير الأداء المصرفي.
- التعرف على أنواع مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، وأسبابها.

– تحديد مدى أهمية خدمات تأكيد الثقة، ودورها في الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

1.3. أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميته العلمية من أهمية قضية تنوع وتعدد المخاطر التى تتعرض لها نظم المعلومات المحاسبية، وتوضيح آثارها على الأداء المصرفي التى يتعرض له، وما يصاحبها من تدنى فى جودة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وبالتالى فإن هناك حاجة ماسة لتطوير الإجراءات والضوابط الرقابية التى تعمل على الحد من تلك المخاطر.

كماتتبع الأهمية العملية للبحث من خلال اتجاه العديد من المصارف التجارية نحو استخدام نظم المعلومات المحاسبية، ودور آليات أمن المعلومات وخدمات تأكيد الثقة في إدارة المخاطر التى تؤثر على النظام المحاسبي، وبذلك تكون هناك محاولة التكامل بين أمن المعلومات وخدمات تأكيد الثقة للحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

1.4. فرضيات الدراسة

تمت صياغة فرضيات الدراسة بما يتناسب مع أهدافها وبشكل يجيب عن أسئلة الدراسة، وكانت على النحو الآتي:

- H1: **الفرضية الرئيسة الأولى** : توجد علاقة معنوية بين نظم المعلومات المحاسبية بوصفها متغيرا مستقلا، وبين تطوير وتحسين الأداء المصرفي بوصفها متغيرا معتمدا.
- H2: **الفرضية الرئيسة الثانية** : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لنظم المعلومات المحاسبية في تطوير وتحسين الأداء المصرفي.

1.5. منهجية الدراسة

- **منهج الدراسة:** تم اعتماد على المنهج الوصفي كونه يتلاءم مع طبيعة المشكلة موضوع الدراسة.
- **مجتمع الدراسة:** يشمل جميع عناصر ومفردات المشكلة أو الظاهرة قيد الدراسة، ويتمثل مجتمع الدراسة في جميع العاملين بمصرف الجمهورية الرئيسي، ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة وللحصول على أدق النتائج اعتمد أسلوب المسح الشامل لجمع البيانات من مجتمع الدراسة..
- **أدوات جمع البيانات:** تم الاعتماد على (الاستبانة) أداة رئيسة لجمع البيانات المطلوبة في الدراسة لأنها أنسب وسيلة لجمع البيانات.

1.6. حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: تضمنت موضوع أثر نظم المعلومات المحاسبية في تحسين وتطوير القطاع المصرفي الليبي.
- الحدود المكانية: تمثلت في مصرف الجمهورية الرئيسي – طرابلس.
- الحدود البشرية: تمثلت في العاملين بالمصارف قيد الدراسة.
- الحدود الزمانية: إجريت الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين شهر أبريل إلى غاية شهر سبتمبر لسنة 2025م.

1.7. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمدت الاستبانة كاداء لجمع البيانات، في حين تم تحليل البيانات ومعالجتها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية المعروف(SPSS)، وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لمعالجة البيانات، فتم الاعتماد على التقانات الميسرة لحساب(التكرارات، والنسب المئوية، والأوساط الحسابية، والانحراف المعياري، ومعاملات الارتباط والانحدار البسيطة والمتعددة).

1.8. الدراسات السابقة

- **هدفت دراســـة (عبد السميع، 2016)** [1] إلى بيان المخاطر التى تواجه نظم المعلومات المحاسبية فى ظل التشـــغيل الإلكتروني، والتعرف على أهمية تنفيذ آليات حوكمة تكنولوجيا المعلومات لما لها من أهمية كبيرة فى التعظيم من القيمة المتوقعة للاستخدام والاستثمار فى تكنولوجيا المعلومات، وقد توصلت الدراســة إلى أن بنوك القطاع العام التجارية هى الأكثر تنفيذًا لإجراءات مبادئ الثقة بينما تتســاوى البنوك التجارية العامة والخاصــة فى تطبيقها لإجراءات توافر النظام، والبنوك التجارية الخاصــة هى الأكثر تنفيذًا لإجراءات حوكمة تكنولوجيا المعلومات، وتطبيق مبادئ خدمات الثقة يؤثر بشكل إيجابي على زيادة فعالية نظم المعلومات المحاسبية.
- **كما هدفت دراسة الشرايري (Al- Sharairi, et al., 2018)** [2] إلى تحديد أثر مخاطر مدخلات نظم المعلومات المحاسـبية على الرقابة المحاسـبية، والرقابة الإدارية، والرقابة الداخلية فى البنوك التجارية فى الأردن، وقد توصـلت الدراســة إلى تأثير مخاطر نظم المعلومات المحاســبية الإلكترونية على الرقابة الإدارية والمتمثلة فى: الازدواجية فى إدخال البيانات المحاســبية تؤثر على القرارات الإدارية، التلاعب فى مدخلات النظام المحاسـبي يؤثر على توثيق العمليات المنفذة من قبل البنك للعملاء وبالتالى قد تؤدى إلى فقدان حقوقهم، الاسـتخدام غير المصـرح به للنظام المحاسـبي يؤثر على وسـائل تحقيق السـيطرة الفعالة

على أصول البنك.

• **ولقد هدفت دراسة** رجعة المغربي 2020 [3] إلى التعرف على مدي توافر مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ويتكون مجتمع الدراسة من المصارف الليبية بمدينة بنغازي وإستخدام إستبانة كأداة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة (مدراء المصارف والمدراء الماليين ورئيس قسم المراجعة والمحاسبين الرئيسين)، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصارف الليبية تؤدي دوراً جيداً في تعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية نتيجة لتوافر بعض التشريعات القانونية أهمها زيادة الإهتمام بتطوير النظام القضائي المتعلق بموضوعات الصيرفة الإلكترونية لمعالجة القضايا المتخصصة والاستجابة لتطورات التكنولوجيا المتسارعة.

2. الاطار النظري للدراسة

2.1. نظم المعلومات المحاسبية

2.1.1 مفهوم نظم المعلومات المحاسبية

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري، والتي يعتمد عليها لاتخاذ تلك القرارات، فمدى قدرة نظم المعلومات على إعطاء معلومات سليمة وصحيحة، يؤدي إلى الحصول على قرارات إدارية سليمة ودقيقة، فتشكل نظم المعلومات إطارا شاملا للقدرات والمكونات والعناصر المتنوعة القادرة على تخزين ومعالجة البيانات، وتوفير المعلومات الملائمة والمفيدة لمستخدميها، مما يكسبها دورا فاعلا في عملية خلق المعرفة التي أصبحت إحدى وسائل القوة [4].

وتعرف كذلك بأنها هي النظم التي تستخدم الموارد البشرية و البرمجية و المعلوماتية بإدخال البيانات و معالجتها واسترجاعها وإخراج وتوصيل المعلومات إلى الأطراف المستخدمة والمستفيدة منها لمساعدتها في ممارسة الأنشطة الرئيسية لمنظمات الأعمال (وظائف المنظمة ووظائف الإدارة) واتخاذ القرارات و تقييم الأداء [5].

2.1.2. موصفات نظم المعلومات المحاسبية

يتمتع نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني بعدة مواصفات أهمها ما يلي [6]:

▪ إنتاج معلومات موجهة نحو إجراءات محددة ومعلومات متعلقة بالمستقبل وليس الماضي فقط،

بالإضافة إلى المعلومات التقليدية.

- تسجيل الأحداث الاقتصادية فور حدوثها وإنتاج معلومات محاسبية حديثة تعكس الواقع الاقتصادي في لحظة إصدارها، كما يقوم بإنتاج المعلومات الدورية.

- قدرته على القيام بالدمج (Integration) بين نظام المعلومات المحاسبية وبقية أجزاء نظام المعلومات الإداري لأن اتخاذ القرارات لا تتم بالاعتماد على نظام المعلومات المحاسبي وحده، كما أن قسماً كبيراً من البيانات المحاسبية ينتج ضمن بقية أنظمة المعلومات الموجودة في إطار الشركة.

- البرامج المستخدمة سهلة لذلك يمكن استخدامها من قبل أقسام الحسابات والأقسام المالية والمراجعين وبقية الإدارات ولا تقتصر على المبرمجين والمختصين بعلم الحاسوب.

- يضمن الحاسوب تخزين صحيح للبيانات المحاسبية وتسجيلها بما يتناسب مع المبادئ والقواعد المحاسبية ويمنع إلى حد ما حالات الغش والتلاعب والخطأ المقصود وغير المقصود.

- يوجد العديد من البرامج مما يتيح فرصة الاختيار والمفاضلة بينها حسب الحاجة.

2.1.3. المخاطر والتحديات التى تواجه نظم المعلومات المحاسبية

ومن التحديات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية والتي تتمثل في الآتي [7]:

حيث أشارت الدراسة التي أعدت من قبل لجنة تكنولوجيا المعلومات التابعة لـــ IFAC في 2002 وكانت بعنوان E-Business and The accountant إلى أن مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات تشمل:

أ- مخاطر البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات وتتمثل في الآتي:

1- عدم كفاية التشفير للبيانات والمعلومات Inadequate encryption.

2- عدم ملاءمة إجراءات منع السرقة والوصول غير المشروع للمعلومات.

3- غياب أو عدم سلامة إجراءات الدعم والمساندة.

4- مواجهة المخاطر المادية كالحرائق.

5- غياب إجراءات النسخ الاحتياطي Backups.

ب- مخاطر متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات وتشمل:

1- عدم كفاية إجراءات تأمين البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

2- عدم كفاية ضوابط الإدخال واستخراج البيانات.

3- الخلل أو الأخطاء في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات.

4- التغيرات الغير مصرح بها في البرامج المستخدمة.

2.2. مفهوم الأداء المصرفي

يعد الأداء المؤسسي من المواضيع الهامة في تقييم أداء المصرف، لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المصارف نحو المسار الأفضل والصحيح. وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه " وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات، والإيرادات، والأصول، والخصوم وصافي الربح ".

ويعرف الأداء المؤسسي أيضاً: " بأنه انعكاس لكيفية استخدام مؤسسة الموارد البشرية والمالية، ومدى استغلالها بالشكل الذي يجعلها قادرة على إنجاز وتحقيق أهدافها [3].

كما يعرف بأنه: " انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد البشرية والمالية واستغلالها بكفاءة وفاعلية بصورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها " [8].

ويعرف الأداء المؤسسي على أنه: " ذلك النشاط أو المهارة أو الجهد المبذول من طرف الموظف سواء كان بدنياً أو فكرياً من أجل إتمام مهام الوظيفة الموكلة إليه حيث يحدث هذا السلوك تغيراً ذو كفاءة وفعالية يحقق من خلاله الأهداف المسطرة من قبل المنظمة [1].

2.2.1. أهمية الأداء المصرفي

تحتاج المنظمات بصفة عامة إلى أداة تستطيع بها الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتوصل إلى ما قد يكون تباين بين النتائج المرجوة والنتائج التي تحققت فعلاً، وهذه الأداة هي المعيار Standard الذي يمكن من خلاله مقارنة المحقق بالمنشود على أساس المعايير المحددة مسبقاً وهذه هي عملية القياس، فالقياس هو الوجه الثاني لعملية المعايرة، ويجب على المنظمات أن تقيس نتائج أعمالها أو إدارتها، حتي لو لم تحصل من خلال هذه النتائج على عائد أو مكافأة، لأن معلومات التي يتم الحصول عليها تحول أداء المنظمة إلى الأحسن، وتحتاج المنظمات إلى قياس الأداء للأسباب التالية:

أ- **الرقابة:** يساعد قياس الأداء في تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.

ب- **التقييم الذاتي:** يستخدم القياس لتقييم أداء العمليات وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.

ج- **التحسين المستمر:** يستخدم القياس لتحديد مصادر العيوب، واتجاهات العمليات، ومنع الأخطاء، وتحديد كفاءة وفعالية العمليات، وأيضاً تحديد فرص التحسين.

د- **تقييم الإدارة:** من دون القياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المنظمة تحقق القيمة المضافة لأهدافها أو أن المنظمة تعمل بكفاءة وفعالية [9].

2.2.2. أهداف تقييم الأداء المصرفي

هناك أهداف رئيسية لعملية تقييم الأداء في المصارف يمكن إظهارها كالتالي:

أ- متابعة تنفيذ أهداف المصرف المحددة، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً ضمن الخطة المرسومة والمحددة لها ويتم ذلك للاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

ب- قياس مدى نجاح المصرف من خلال سعيه للاستمرار في نشاطه بغية تحقيق أهدافه وتوفر المعلومات لمختلف المستويات والجهات الأخرى خارج المصرف.

ج- الكشف عن نقاط الخلل والضعف في نشاط المصرف وإجراء تحليل كامل لها مع بيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها والعمل على إيجاد الأخطاء مستقبلاً.

د- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية عن نتائج تقييم الأداء في المصارف إلى الأجهزة الرقابية مما يسهل عملها ويمكنه من إجراء المتابعة الشاملة المستمرة لنشاط المصرف لضمان تحقيق الأفضل والمتناسق. عرض قاعدة بيانات ومعلومات عن أداء المصرف تسهم في وضع السياسات والدراسات والبحوث المستقبلية التي تعمل على تحسين أنماط الأداء ورفع كفاءته [10].

2.3. طرق قياس الأداء المصرفي

وعادة ما يتم قياس الأداء بعدة مؤشرات، يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات أساسية هي:

2.3.1. مؤشرات تتعلق بالفعالية

أي تحقيق الأهداف التي تعمل الأجهزة الحكومية على تطورها، وتتوقف تلك المجموعة من المؤشرات على طبيعة نشاط وأهداف كل وحدة.

أ- مؤشرات تتعلق بالكفاءة:

أي استخدام الموارد المستخدمة في كل جهاز حكومي، حيث تتضمن هذه المجموعة نسبة التكاليف الإجمالية إلى بعض المخرجات المحددة التي يقدمها الجهاز ويعبر ذلك بشكل أساسي عن تكلفة الخدمة التي يقدمها هذا الجهاز.

ب- مؤشرات تتعلق بالإنتاجية:

هي وحدات الجهاز الحكومي، ويكون ذلك عن طريق العلاقة النسبية بين مخرجات ومدخلات تلك الوحدات ويتفق ذلك مع كل من الإنتاجية الإجمالي والإنتاجية الجزئية للعناصر.

ج- مؤشرات تتعلق بمستوى الجودة:

هي الخدمات المقدمة في الأجهزة الحكومية، ويتضمن ذلك تحليلاً للأبعاد الأساسية التي تتكون منها جودة الخدمة بصفة وجودة الخدمات الحكومية بشكل خاص [2].

2.3.2. العلاقة التي تربط نظم المعلومات المحاسبية بالتطوير وتحسين الاداء المصرفي

تسعي معظم المصارف في ظل التطورات السريعة للتنافس حول كيفية استخدام التكنولوجيا وتطبيقها، والاستفادة منها، حيث أصبحت تسود العالم حركة نشطة لاستثمار كل التقنيات الحديثة لنظم المعلومات والاتصالات المستحدثة في تطوير أعمال المنظمات سواء كانت منظمات اعمال او حكومية وتحويلها الى منظمات الكترونية تستخدم شبكة الانترنت في انجاز كل أعمالها ومعاملاتها الادارية من تخطيط، تنظيم، توجيه ورقابة أي العمل علي تفعيل الادارة الالكترونية باعتبارها اتجاها جديدا في الادارة المعاصرة تعمل على تطوير وظائف المؤسسات من تسويق وانتاج وتمويل واستثمار واعمال مكتبية وغير ذلك من اعمال، بعقلية عالمية وبسرعة فائقة، ولعل من بين المعنيين بهذه الافكار والممارسات المؤسسات المصرفية التي تعتبر احدى الركائز الاساسية للاقتصاد والتي بتطبيقها للتكنولوجيا ستسير نحو طريق مواجهة الاثار السلبية والاستفادة من المكاسب المحققة ونعني بذلك تطوير الخدمات الالكترونية وتحقيق رغبات العملاء، والتي تعتبر احد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للمصارف.

وتتبنى المصارف حاليا استراتيجية جديدة، تعتمد أساسا علي التطورات التي شهدتها الحواسيب وشبكات المعلومات أي تهدف هذه الاستراتيجية الى قيادة العالم الى ما يسمي بالاقتصاد الشبكي، الذي تدار كافة عملياته عبر انماط تنتهى من اليات المعلومات والمعرفة ويقوم علي شبكات ضخمة من المعلومات، تتضمن شبكات صغيرة داخل المنظمات وشبكات مترامية الاطراف تابعة لمؤسسات وهيئات متعددة الجنسيات، وشبكات اقليمية ودولية وربطها جميعا بالشبكة الاكثر انتشارا والمسماة الانترنت.

3. تحليل وعرض النتائج ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها في إطار الأهداف والأسئلة التي تم تحديدها سابقاً، وذلك على النحو التالي:

3.1. صفات خصائص مجتمع الدراسة

تمت الإشارة سابقاً إلى أن القسم الأول من قائمة الاستبانة خصص للأسئلة العامة، والتي تهدف إلى جمع بيانات يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:

3.1.1. توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب النوع

يتبين من خلال نتائج التحليل الإحصائي المدونة بالجدول رقم (1) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب النوع أن الغالبية منهم ذكور إذ بلغ عددهم (50) بنسبة (56.8%) بينما بلغ عدد الإناث (38) بنسبة (43.2%) من إجمالي الموظفين، وبالتالي نستنتج أنّ النسبة الأكثر في عملية التوظيف المصرف هي من فئة الذكور.

الجدول 1: يبين تصنيف المشاركين في الدراسة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة (%)
ذكر	50	56.8
أنثى	38	43.2
المجموع	88	100

3.1.2. العمر

بينت النتائج المدونة بالجدول رقم (2) أن ما نسبته (36.4%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية من(من 40 إلى 50 سنة)، كما تبين ما نسبته (30.7%) كانت أعمارهم (من 30 إلى 40 سنة)، في حين تبين ما نسبته (15.9%) كانت أعمارهم ضمن الفئة العمرية (من 20 إلى اقل من 30 سنة)، وأخيراً وجد أن (15) مبحوثاً وما نسبته (17.0%) كانت أعمارهم (من 50 سنة فاكثر) من إجمالي أفراد عينة الدراسة وبصورة عامة إن غالبية مفردات العينة أعمارهم ما بين(من 20 إلى 49 سنة)، وهي نتيجة منطقية لان هذه الفئة العمرية تسعى أكثر من غيرها للبحث عن المعرفة وإثبات الكفاءة.

الجدول 2: يبين تصنيف المشاركين في الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة (%)
من 20 إلى اقل من 30 سنة	14	15.9
من 30 إلى اقل من 40 سنة	27	30.7
من 40إلى اقل من 50 سنة	32	36.4
من 50 سنة فأكثر	15	17.0
المجموع	88	100

3.1.3. المؤهل العلمي

أظهرت النتائج المدونة بالجدول رقم (3) أن (53) مبحوثاً وما نسبته (60.2%) يحملون مؤهل جامعي، في حين أن ما نسبته (14.8%) يحملون مؤهل دبلوم عالي، كما تبين أن (16) مبحوثاً وما نسبته (18.2%) يحملون مؤهل ماجستير، بينما وجد ما نسبته (6.8%) يحملون دكتوراه، وتشير هذا النتائج إلى أن غالبية مفردات عينة الدراسة مؤهلاتهم عالية، وذلك لكي يتناسب مع حجم الصلاحيات الموكلة لهم.

الجدول 3: يبين تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
دبلوم عالي	13	14.8
جامعي	53	60.2
ماجستير	16	18.2
دكتوراه	6	6.8
المجموع	88	100

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على نتائج الدراسة.

3.1.4. سنوات الخبرة

كشفت النتائج المدونة بالجدول رقم (4) أن (23) مبحوثاً وما نسبته (26.1%) كانت خبرتهم أقل من 5 سنوات و(11) مبحوثاً وما نسبته (12.5%) تراوحت خبرتهم من 5 إلى اقل من 10 سنوات و(24) مبحوثاً وما نسبته (27.3%) تراوحت خبرتهم من 10 إلى اقل من 20 سنة و(30) مبحوثاً وما نسبته (34.1%) كانت خبرتهم 20 سنة فأكثر.

الجدول 4: يبين تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة (%)
اقل من 5 سنوات	23	26.1
من 5 إلى اقل من 10 سنوات	11	12.5
من 10 إلى 20 سنة	24	27.3
من 20 سنة فأكثر	30	34.1
المجموع	88	100

3.2. اختبار علاقة الارتباط بين المتغيرين المبحوثين

تفصح معطيات الجدول 5 عن وجود علاقة ارتباط معنوية وموجبة بين نظم المعلومات المحاسبية بوصفها كما سبقت الإشارة متغيرا مستقلا، وبين تطوير وتحسين الأداء المصرفي بوصفها متغيرا معتمدا، وذلك بدلالة قيمة معامل ارتباط بيرسون البالغة (0،78) ، عند مستوى المعنوية(0.05) ، مما يسوغ قبول الفرضية الرئيسة الأولى للدراسة.

الجدول 5: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى بتفرعاتها

ت	الفرضية الرئيسة الأولى	احتمالية القبول
1	**توجد علاقة ارتباط موجبة، وذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية، وبين تطوير وتحسين الأداء المصرفي**	***0,78**

P<0.05

3.3. اختبار علاقة الأثر بين المتغيرين المبحوثين

تعكس معطيات الجدول (5) على مستوى ما ذهبت إليه فرضية البحث الرئيسة الثانية عن توافر علاقة أثر معنوية وموجبة أيضا، بين المتغيرين المبحوثين : نظم المعلومات المحاسبية بوصفها متغير مستقلا، وتطوير وتحسين الأداة المصرفي بوصفها متغيرا معتمدا.

جدول5: نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الثانية

المعلمات الفرضية	B	t		f		r^2
		محسوبة	sig	محسوبة	sig	
يوجد اثر معنوي ذو دلالة إحصائية بين نظم المعلومات المحاسبية وبين تطوير وتحسين الأداء المصرفي	**0.72**	**5.4**	**0.00**	**6.6**	**0.00**	**0.74**

P<0.05

أما الأدلة التي تعزز ذلك، فيمكن أن تتوضح من خلال تفاصيل المعطيات المشار إليها على النحو الاتي:

يتضح من معامل التحديد (R^2) أن (0،74) من التباين في خيارات تطوير وتحسين الأداء المصرفي تفسرها مؤشرات نظم المعلومات المحاسبية أما الباقي من التباين البالغة نسبته (0،28) فتفسره متغيرات أخرى غير مبحوثة، وتدعم ذلك قيمة (F) المحسوبة البالغة (6،6) التي جاءت على نحو أكبر من قيمتها الجدولية البالغة(4،08)عند درجة حرية (1،44) ومستوى معنوية (0،05)، كما وتدعم ذلك قيمة معامل الانحدار (ß)(*) التي تعد (0،72) من التغير في خيارات التطوير بوصفه نتيجة تغير وحدة واحدة من

مؤشرات نظم المعلومات المحاسبية، وهذه نتيجة تدعمها أيضا معنوية قيمة (t) المحسوبة البالغة (5،4) التي جاءت على نحو أعلى من قيمتها الجدولية البالغة (1،648) عند مستوى ودرجة الحرية المشار إليها.

4. النتائج

استناداً إلى تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها تتلخص نتائج هذه الدراسة بما يلي:

أ- وجود علاقة موجبة لنظم المعلومات المحاسبية المحوسبة على تطوير وتحسين الأداء المصرفي.

ب- يوجد تأثير مرتفع لنظم المعلومات المحاسبية على تطوير وتحسين الأداء المصرفي.

ج- ما تزال برامج التطوير في هذه المصـــرف تعتمد على المعرفة في حدود المجتمع الليبي ولم ترتقي على النحو المناسب االحاصلة في البعدين العربي والعالمي.

5. التوصيات

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بالآتي:

أ- ضـرورة تعزيز اسـتخدام نظم المعلومات المحاسـبية المسـتخدمة في مؤسـسـات الدولة، لأنها تقود إلى إمكانية التحقق من صـحة الإيرادات والنفقات في المؤسـسـات، والتأكد من أنها تسـير وفقا للخطة المعدة مسبقا ووفقا للقوانين والأنظمة والتعليمات واللوائح، لما لها من أثر إيجابي على الرقابة المالية.

ب- ضرورة تعزيز استخدام نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في مؤسسات الدولة، من خلال تفعيل تكنولوجيا المعلومات في الإشـــراف والملاحظة، وإمكانية التفتيش بســـهولة، لما لها من أثر إيجابي على الرقابة الإدارية.

ج- ضرورة استمرار الإدارة العليا في المصرف رهن الدراسة بعقد الدورات التدريبية المتخصصة في مجال الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، لتواكب التطور في عمل الوحدات المصرفية.

المراجع:

1. عبد السميع ي ج ر. إطار مقترح للتكامل بين حوكمة تكنولوجيا المعلومات ومبادئ خدمات الثقة كمنطلق لزيادة فعالية نظم المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على البنوك في جمهورية مصر العربية [رسالة ماجستير]. المنصورة: كلية التجارة، جامعة المنصورة؛ 2016. ص 6715 .
2. Al-Sharairi M, Al-Hosban A, Thnaibat H. The impact of the risks of the input of accounting information system on managerial control, accounting control, and internal control in commercial banks in Jordan. Int J Bus Manag. 2018;13(2):213.
3. المغربي ر. مقومات العمل المصرفي الإلكتروني كأداة لتعزيز وتطوير التجارة الإلكترونية. في: وقائع المؤتمر الدولي السادس للمدن الذكية. ليبيا: جامعة النجم الساطع؛ 2020. ص 51-52 .

4. أبو مهادي س ط ع ك. أثر موثوقية نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على مؤشرات الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على المصارف المحلية العاملة في فلسطين [رسالة ماجستير]. غزة: كلية التجارة، الجامعة الإسلامية؛ 2017. ص 22 .
5. Romney MB, Steinbart PJ. Accounting Information Systems. 10th ed. 2007. p.112.
6. لذبياني م س. الرشاقة التنظيمية مدخل لتحسين الأداء المؤسسي بالمدارس الثانوية في المملكة العربية السعودية. مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة. 2020;(110):53 .
7. القبي أ ش. دور عمليات إدارة المعرفة في الأداء المؤسسي: دراسة استطلاعية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت الليبية. مجلة البحوث والدراسات الاقتصادية. 8(4):26 .
8. إدريس أ ر. دور إدارة الجودة الشاملة في تحسين مستويات الأداء المؤسسي: دراسة تطبيقية على شركات توزيع الكهرباء في فلسطين. المجلة العربية للنشر العلمي. 2022;(40):385 .
9. فرحى إ. أثر التغيير التنظيمي على أداء المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة بمؤسسة كوسيدار قنوات – فرع أوماش – بسكرة [رسالة جامعية]. جامعة محمد خيضر؛ 2019. ص 51–52 .
10. صيام و ز. كفاءة نظم المعلومات في القطاع المصرفي في ظل تكنولوجيا المعلومات. مجلة البنوك في الأردن. 2002;21(9):17–19.